

Provisional

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٣٥٦

المعقودة يوم الخميس، ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

الساعة ١٧/١٥، نيويورك

الرئيس	السيد مريمي
--------	-------------	-------

الأعضاء		
الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
الأرجنتين	السيد ريكارديس
إسبانيا	السيد بيداويه
باكستان	السيد ماركر
البرازيل	السيد ساردنبرغ
الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
جيبوتي	السيد علهاي
رواندا	السيد بيز يمانا
الصين	السيد شين جيان
عمان	السيد السمين
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غمر سال
نيجيريا	السيد غمباري
نيوزيلندا	السيد كيتونغ
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ووكر

جدول الأعمال

قوة الأمم المتحدة للحماية

تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بالقرار (١٩٩٤) S/1994/291 (١٩٩٣) S/1994/300 (١٩٩٣) ٨٧١ (١٩٩٢) ٧٧٦ (١٩٩٢) ٨٤٤ (١٩٩٣) ٨٣٦ (١٩٩٢) ٧٧٦ (١٩٩٢) ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1994/367)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-85394

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوجيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٥إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال.قوة الأمم المتحدة للحماية

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بالقرار ٩٠٠ (١٩٩٤) S/1994/291 و Add.1 و Corr.1

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بالقرار ٨٧١ (١٩٩٣) S/1994/300

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بالقرارات ٨٤٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٢) و ٧٧٦ (١٩٩٢) S/1994/333

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1994/367)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالتين من

ممثلية البوسنة والهرسك وكرواتيا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال مجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت عملاً بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عمر شاكربيه (البوسنة والهرسك) مقعداً على طاولة مجلس؛ وشغلالسيد نوبيلو (كرواتيا) مقعداً على طاولة مجلس.الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدولأعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقارير مقدمة من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤)، الوثائق

٨٤٤ و Add.1 و Corr.1 S/1994/291؛ و عملاً بالقرار ٨٧١ (١٩٩٣)، الوثيقة S/1994/300؛ و عملاً بقرارات مجلس الأمن

(١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٢) و ٧٧٦ (١٩٩٢)، الوثيقة ٣٣٣/١٩٩٤، وكذلك رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى

رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، الوثيقة S/1994/367.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/359 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أود أن أسترجعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية S/1994/302 وS/1994/336، رسالتان مؤرختان ١٥ و٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، على التوالي، موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة؛ وS/1994/305 Corr.1، رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ وS/1994/328، رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة؛ وS/1994/330، رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، وS/1994/331، رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن؛ وS/1994/350، رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

نظراً لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بيزيمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقاريره المقدمة عملاً بالقرارات ٩٠٠ (١٩٩٤)، و ٨٤٤ (١٩٩٣)، و ٧٧٦ (١٩٩٢)، وعلى تقديمه المقترنات الخاصة بحسم الصراع في يوغوسلافيا السابقة وبولاية قوة الأمم المتحدة للحماية. ويود وفدي أن يحيي الأمين العام وممثله الخاص في يوغوسلافيا السابقة، السيد ياسوكي إكاشي، على جهودهما وأن يعرب عن امتنانه للبلدان والمنظمات التي تدعم عملية التسوية السياسية للصراع في يوغوسلافيا السابقة.

أود أيضاً أنأشيد بأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وكذلك بموظفي الوكالات الدولية والمؤسسات غير الحكومية التي تسهم جهودها في تحسين الحالة المروعة في تلك المنطقة.

إن وفدي، الذي رحب باعتماد القرار ٩٠٠ (١٩٩٤)، يسعده أيضاً أن يلاحظاليوم أن عملية رفع الحصار عن سراييفو قد بدأت فعلاً، وأن سكان سراييفو، الذين عاشوا رباعاً يومياً تحت القصف الشديد، أصبحوا بفضل تصميم المجتمع الدولي لا يشعرون بأنهم لا مؤازر لهم وبأنهم محرومون من حقهم في حياة طبيعية. ويراودنا أمل وطيد في أن يتمتد هذا الجهد الجماعي لتسوية هذا الصراع إلى بقية البوسنة والهرسك وجميع أجزاء يوغوسلافيا السابقة. ولهذا نرحب بالزخم العام الذي ولدته على الصعيد السياسي مختلف المبادرات في إطار السعي إلى ايجاد حل تفاوضي.

وفي هذا المضمار، يود وفدي أن يهنئ حكومة جمهورية البوسنة والهرسك وكرواتيا البوسنة على توقيعهما اتفاق وقف اطلاق النار. ونرحب أيضاً بالاتفاقيات الأساسية التي تم ابرامها في واشنطن بين حكومة جمهورية البوسنة والهرسك وحكومة جمهورية كرواتيا والطرف الكرواتي البوسني. كما نرحب بالنتائج التي تم احرازها في إطار المناقشات بين جمهورية كرواتيا والسلطات المحلية الصربية في مناطق الأمم المتحدة المحمية مما أدى إلى توقيع اتفاق وقف اطلاق النار في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤.

وفي رأينا أن المجلس ينبغي أن يتخذ تدابير جديدة لتوطيد كل هذه المكتسبات التي تحقق بفضل تصميم المجتمع الدولي. ولا بد مساعدة الأطراف المعنية على تطبيق الاتفاques التي أبرمتها مؤخرا.

إن هذه الصورة السياسية الدبلوماسية الجديدة تعطي بعدها جديدا لحجم التحديات التي لا بد من مواجهتها لدعم هذه العملية التي تعتبر هشة كما يدلل على ذلك التصعيد الأخير في الأعمال العدوانية على أيدي يصرّب البوسنة، وبصفة خاصة ضد مدينة مغلاي. وانتا نرى بالنسبة لهذه النقطة بالذات أن محاولات ضمان أمن وسلامة سكان مغلاي لا بد أن تتجسد، على صعيد المجلس من خلال منح هذه المدينة مركزا قانونيا يتمثل في شمل هذه المنطقة بحماية الأمم المتحدة. وينتظر وفدي باهتمام تقرير الأمين العام الذي سيقدم قريبا حول تقييم الحالة في تلك المدينة ويرى أن المجلس ينبغي ألا يتتردد في أعلان تلك المنطقة منطقة محمية في حالة تفاقم الحالة فيها.

إن القرار الذي سيعتمده المجلس الآن يحظى بالدعم التام من جانب وفدي الذي يدرك أن هذا النص يتتجاوز مجرد تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية وأخذ في الحسبان المعايير الجديدة التي ظهرت نتيجة التطورات الأخيرة في محمل الصراع في يوغوسلافيا السابقة. ولئن كان مشروع القرار يعطي أهمية خاصة، لها ما يوجبهها، لعمليات قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا والبوسنة والهرسك، فإن التمديد ينطبق أيضا على جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وبالإضافة إلى تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية يركز قرارنا على تدابير محددة هدفها إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية في سراييفو وتنفيذ مبادرات أخرى لدفع عملية السلم الجارية في يوغوسلافيا السابقة إلى الأمام.

إن المهمة ضخمة والأخطار كبيرة. وإذا أريد لقوة الأمم المتحدة للحماية أن تضطلع بمهمتها فلا بد من التغيير الذي يقضي بتوفير الموارد الكافية لها. ووفدي يؤيد تماما هذا التغيير في ضوء المقترنات التي قدمها الأمين العام بزيادة عدد أفراد القوة.

ولتحقيق فاعلية العمل في سبيل السلم يأذن القرار الحالي، الذي يحظى بدعمنا، بتوفير دعم جوي مباشر لأراضي جمهورية كرواتيا من أجل الدفاع عن أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية الذين ينتظرون مهمتها.

ويعتقد وفدي إن مشروع القرار، الذي اعتمد، سيرسل رسالة مزدوجة تحظى بموافقتنا التامة، تبرهن على تصميم المجتمع الدولي على دعم عملية السلم وتبيّن ضرورة مواصلة الأطراف جهودها دون توقف من أجل ايجاد حل عادل و دائم للصراع.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق

للأمين العام على تقاريره الهامة الثلاثة في هذا الشهر الواردة في الوثائق S/1994/291 و S/1994/300 و S/1994/333. هذه التقارير كلها هامة لأنها تتعلق بالتطورات المشجعة الأخيرة في جمهورية البوسنة والهرسك وفي جمهورية كرواتيا.

لقد تصرف مجلس الأمن في الوقت اللازم بقيامه بالنظر في مشروع القرار المعروض علينا، الذي يقضى بجملة أمور منها تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية.

تولي حكومة باكستان أهمية كبيرة لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، انتا تعتبر أن هذا يكتسي أهمية جوهرية بالنسبة لجهود المجتمع الدولي للتخفيف إلى أقصى حد ممكن من شدة الصراع في يوغوسلافيا السابقة، ومنع انتشار الأعمال العدوانية، وتقديم المساعدة الإنسانية الغوثية، والأهم من ذلك، تسهيل الحل التفاوضي لجميع جوانب الصراع. إن التكليف الإضافي لقوات جديدة سيكون مفيداً للغاية في جعل قوة الأمم المتحدة للحماية قوة أقوى عندما تتحمل مسؤولياتها المتزايدة.

يقدر الوفد الباكستاني تمام التقدير استخدام جهود الأمم العام وممثله الخاص الموقر، السيد ياسومي أكاشي، في حل الأزمة في يوغوسلافيا السابقة. لقد أدت جهودهما إلى حالة محسنة في سراييفو وحولها حيث يسود وقف اطلاق النار وتعود الحياة الطبيعية. ويقدر وفدي بصفة خاصة رجال ونساء قوة الأمم المتحدة للحماية ووكحالت الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية المشاركة في يوغوسلافيا السابقة، على جهودها المتفانية التي تتسم بنكران الذات في تنفيذ قرار المجتمع الدولي بتسوية الأزمة بأسلوب نزيه وعادل. لقد أضفوا على أنفسهم الشرف بالعمل في ظروف خطيرة وصعبة.

وتعرب الحكومة الباكستانية عن ارتياحها العظيم إزاء توقيع اتفاق واسنطن الاطاري من جانب حكومة جمهورية البوسنة والهرسك وحكومة جمهورية كرواتيا والطرف البوسني الكرواتي. ويراود حكومتي وطيد الأمل في أن ينضم أيضاً إلى هذا الاتفاق الطرف البوسني الصربي حتى يستتب السلم العادل الذي طال انتظاره في جمهورية البوسنة والهرسك.

S/PV.3356
8-10

S/PV.3356
3-5

ونرحب أيضاً باتفاق وقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه في زغرب بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ بين جمهورية كرواتيا والسلطات الصربيبة المحلية في المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة.

ونلاحظ أيضاً بارتياح خطط الأمين العام بشأن إعادة فتح مطار توزلا للأغراض الإنسانية والإجراءات المناسبة الذي يتعين اتخاذها ضد أي طرف يقيم العراقيل أمام التنفيذ الصادق لخطة الأمين العام.

وثمة تطور آخر يدعوا إلى التشجيع هو بالتأكيد قيام الأمين العام بتعيين موظف مدني أقدم من أجل إعادة الخدمات العامة الأساسية في سراييفو وما حولها. وفي هذا الصدد، يشيد وقد بلدي أيضاً بانشاء جهاز مؤقت للتنسيق يساعد كبار المسؤولين في وضع خطة لإعادة الخدمات العامة الأساسية في سراييفو وما حولها.

وفي حين تجري هذه التطورات المشجعة في جمهورية البوسنة والهرسك، ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يبقيا يقطنين وأن يكفلوا عدم التمادي في انتهاء سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الأقليمية فحسب، بل أيضاً تصويب الأخطاء. إن العدوان المرتكب ضد هذه الحكومة عن طريق استعمال القوة وممارسة التطهير العرقي البغيضة يجب عكس مساره على نحو دائم.

إن وفدي بلدي لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء العمل العسكري الذي ما فتئ يمارسه صرب البوسنة في أراضي البوسنة والهرسك. وهذا يشكل تحدياً مكتشوفاً لقرارات مجلس الأمن. أما الحالة الناجمة عن هذه الموجة الأخيرة من العدوان العسكري فهي واضحة بصورة خاصة في مدینتي ماغلاي وبنيالوفا. والتدمير والتدنيس اللذان لحقاً بالأماكن المقدسة في بنيالوفا وصفاً بوضوح في الرسالة التي وجهها الرئيس البوسني إلى رئيس المجلس بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/364، المرفق).

إن وفدي بلدي، إلى جانب أعضاء حركة عدم الانحياز الآخرين في المجلس، إدراكاً منه بالمناخ الأمني المتدهور في هاتين المدينتين اللتين تتعرضان للاختناق والعدوان المسلح من جانب حرب البوسنة، أيد بشدة تسمية مدينة ماغلاي منطقة آمنة. وهذا الأمر يؤيده أيضاً الأمين العام في تقريره الذي يقول فيه:

"قد يكون من الخير تطبيق مفهوم المنطقة الآمنة على تلك المدينة." (S/1994/291، الفقرة ٢٢)

(السيد ماركر، باكستان) وما نأسف له أشد الأسف، أن هذا المطلب المعقول والملح لم يلق تأييد جميع أعضاء المجلس. فعلى الرغم من هذه الخيبة، سيؤيد وفد بلدي مشروع القرار المعروض على المجلس كي يعرب عن تضامنه مع المجلس. ويحدونا الأمل في ألا يرفع الحصار عن ماغلابي فحسب، بل في أن تعود الحياة الطبيعية كاملة الى هذه المدينة المحاصرة.

لقد صرخ وفد بلدي في مناسبات سابقة أن المأساة في جمهورية البوسنة والهرسك تشكل أحلال الفسول في التاريخ المعاصر. فالشعور المخيف باللامبالاة من جانب المجتمع الدولي ازاء التصدي للعدوان ضد البوسنة والهرسك أدى الى معاناة إنسانية كبيرة. أما الشعب الشجاع وصاحب العزيمة في هذا البلد المحاصر فقد بقي ثابتا في تصميمه على مواجهة العدوان ورفض أي تدبير مجحف تحت وطأة التهديد. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يظهر تصميمه على التوصل الى حل عادل و دائم للأزمة في البوسنة والهرسك عن طريق اتخاذ جميع التدابير المناسبة لعكس مسار الآثار الناجمة عن العدوان ضد هذا البلد. والأراضي التي استولى عليها بالقوة وبـ "التطهير العرقي" يجب اعادتها، وسيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي يجب اعادتها واحترامها.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننظر اليوم في القرار الخامس والخمسين بشأن المسائل المتعلقة بيوغوسلافيا السابقة، وننظر فيه في جو يختلف كثيرا عن الجو الذي تعودنا عليه ومع ادراكتنا لهذا الأمر، يبدو أن رد فعل العالم على مجرزة السوق في سراييفو التي حصلت بتاريخ ٥ شباط/فبراير كان نقطة تحول في الحرب. فاستنزال القوة الاقتصادية والطاقة البشرية والعزم على مواصلة الحرب قوّض تصميم المتأحرفين، وبدأ أن ذوي العقول الراجحة أصبح لهم اليد الطولى. وتصميم منظمة حلف شمال الأطلسي على دعم عملية السلم كان رائعا في النتائج التي أسف عنها. نتيجة لذلك بدأ السلم يظهر. فأولاً تعيش سراييفو فترة راحة، وكم كان مرضيا رؤية قوات الأمم المتحدة تحضر مباراة كرة القدم هناك. ثم جاءت اتفاقيات واشنطن بين البوسنيين وكروات البوسنة التي تقضي باقامة اتحاد، وبين هذين المجتمعين وجمهورية كرواتيا التي تقضي باقامة كونفدرالية.

مع ذلك، وخلال هذه الأسابيع القليلة الماضية المشجعة، فإن المسألة التي أفلقت العديد منا تتعلق بتصرف الصرب. هل كان اتفاق كانون الثاني/يناير المبرم بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مجرد وهم أم نذيرا بأشياء ستحدث لاحقا؟ الآن يبدو أنه تم بحق احرار

تقدّم رئيسي في كرواتيا بوجود وقف لإطلاق النار بين جمهورية كرواتيا وصرب كرايينا. وبدا للوهلة الأولى أن هذا الاتفاق معقد جداً بحيث لا يؤخذ على محمل الجد. ولا يسعنا إلا أن نرحب بجدية الطرفين وتصميمهما الواضح. ومن المناسب هنا الاعتراف بالدور البارز الذي اضطاعت به الولايات المتحدة والدبلوماسية الروسية والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الرئيسين المشاركيين لمؤتمر جنيف والممثل الخاص السيد ياسوشي أكاشي.

إن الصعوبة الناجمة عن ظهور السلم تتمثل في أن قوة الأمم المتحدة للحماية تواجه وضعًا جديداً. واسمحوا لنا أن نذكر بأن هذه أكبر قوة تابعة للأمم المتحدة اليوم. مع ذلك، تكاد تعجز عن القيام بمهمتها الضخمة، وهو ما يذكّرنا به الأمين العام دائماً. إنها تكاد تعجز عن القيام بعملها الحمايّ الذي هو جزء من اسمها. واليوم توشك على بلوغ حالة العجز حيث تطالبها الأطراف بالمساعدة على تنفيذ شتى اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تتوصّل إليها تلك الأطراف في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا.

إن ديناميات السلم أسرع من ديناميات الإذن بقوات، ناهيك عن وزع القوات. فمجلس الأمن يواجه مأزقاً جديداً ألا وهو الكثير من السلم في وقت واحد. تكاد قواتنا تخوض أمم سلم كثير، هذه الفكرة سخيفة بالتأكيد، لكن وفدي بلدي لا يفهم موقف بعض البلدان التي ما فتئت تضغط من أجل عقد اتفاق للسلم، مسيرة طول الوقت إلى أنها على استعداد لدعمه بوزع رئيسي للقوات. أما الآن وبعد أن أصبح السلم في متناول اليد، فإنها تتردد وتحجم عن ذلك.

ومن الصعب الاعتقاد بأن هذه البلدان كانت على استعداد لارسال آلاف الجنود لو تحقق سلم شامل اليوم. كما يصعب الاعتقاد بأن هذه البلدان توقعت تحقيق السلم دفعة واحدة بدلاً من تحقيقه على دفعات، في ساحة يمكن للمراقب العادي أن يرى فيها ما لا يقل عن سبعة أعداء.

إن الجمهورية التشيكية، مع وجود أقل بقليل من ١٠٠٠ رجل منها في قوة الأمم المتحدة للحماية، تسهم أساماً متواضعاً من أجل السلم في كرواتيا. فكتيبة المشاة الأساسية التابعة لنا جرى تحويلها إلى كتيبة مشاة آلية، تقف سرية منها على أهبة الاستعداد لتنقل إلى البوسنة والهرسك. إننا نؤيد المناشدة

الواردة في القرار والداعية الى أن تساعد الدول الأمين العام في ايجاد الموارد المطلوبة لتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية. كما نأمل في أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في هذا المجال.

اسمحوا لنا أن نحيي قوة الأمم المتحدة للحماية وقادتها على العمل الرائع الذي يقومون به في ظل ظروف صعبة ومتغيرة، وأن نحيي ذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم، وأن نعرب للجرحى عن أفضل تمنياتنا بالشفاء العاجل.

S/PV.3356
14-15

S/PV.3356
3-5

إحدى فقرات مشروع قرارنا تحت جمهورية كرواتيا والسلطات الصربية في مناطق كرايينا لإعادة تنشيط ما يسمى بعملية اللجنة المشتركة. من المنطقي أن اللجنة المشتركة ستواصل العمل الذي توقفت عنده اتفاقات وقف إطلاق النار. والخطوة المنطقية المقبلة تتضمن تدابير بناء الثقة، وبصورة خاصة الاهتمام بالاتصالات والهيكل الأساس.

وفي هذا السياق يكتسي خط أنابيب النفط أدریا أهمية خاصة، لا بالنسبة لاقتصاد كرواتيا فحسب وإنما أيضاً لبلدان أخرى في المنطقة. وفي الصيف الماضي قام أعضاء ما سمي بمبادرة أوروبا الوسطى، التي كانت تتضمن حينئذ إيطاليا والبوسنة والهرسك وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وكرواتيا والنسا و亨غاريا، بالتأكيد على هذه المسألة في رسالة رغم توجيهها إلى رئيس مجلس الأمن. ويسعدنا أن يكون مشروع قرارنا اليوم أهمية خط الأنابيب هذا، خاصة وأن الوقت أصبح أكثر مؤاتة لإمكانية إعادة فتحه. إن الحرب لم تمسه، والإرادة السياسية هي المطلوبة للبدء في تشغيله في غضون بضعة أيام.

لقد تابع وفدي باهتمام بالغ المناقشة الخاصة بإعلان مغاري منطقة آمنة. وهذه إمكانية تنبأ بها قرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤). ورداً على ذلك، أكد الأمين العام أن الحاجة ستقوم إلى ما لا يقل عن ١٥٠٠ جندي من القوات الإضافية لتحويل مغاري إلى منطقة آمنة. وبصراحة، كانت هذه مفاجأة بالنسبة لنا. فمن بين كل المناطق الآمنة بخلاف سراييفو، أين هي المنطقة التي تجري حمايتها بقوة تقارن بتلك المطلوبة في مغاري؟ بالتأكيد ليست سريبرينيتسا، التي يوجد فيها ٣٠٠ رجل، وبالتأكيد ليست زيتا التي ربما يوجد فيها ثمانية. أو بعبارة أخرى، ما هو عدد القوات اللازم لمنح مناطق أخرى نفس قدر الحماية المطلوبة في مغاري بعدد من القوات يبلغ ١٥٠٠ رجل؟ لقد بينت التجربة أن إعلان منطقة بوصفها آمنة يسهم، في حد ذاته، في أنها، سواء أكانت آمنة حقاً أم لا من الناحية العسكرية.

ولكن وفدي يدرك أن بعض الوفود استحال عليها أن تميز بين المنظور العسكري لما هو آمن والمنظور السياسي والنفسي لما يعنيه إعلان منطقة من المناطق بوصفها آمنة، ولهذا فإننا لم نصر على إعلان مغاري منطقة آمنة. وعلاوة على ذلك، يتضح أن هذه المدينة لم تعد محاصرة، بل على العكس، فإن قوات حكومة البوسنة تبدأ الآن بعمليات هجوم مضاد من مغاري نفسها.

ومن جهة أخرى، أز عجبت وفدي الأنباء التي وردت، خاصة في الصحافة، فيما يتعلق ببنيالوكا. هذه المدينة، التي كانت، على غرار سراييفو، ملتقى حقيقيا للمجموعات العرقية والثقافات والأديان، ما برحت في قبضة الصربيين منذ فترة طويلة، ويبدو أن عملية التطهير الإثنى مستمرة دونما هواة هناك. وهذا ما استرعى انتباها إلينه من جديد الرئيس عزبيغوفتش في رسالتين وجههما يوم أمس إليكم، سيدي الرئيس، وإلى السيد أكاشي. ولا يسع وفدي إلا أن يأسف لأن بعض الطاقة التي كرسها المجلس لقضية مغلاي التي كانت محشومة تقريبا لم تصرف على حالة بنيالوكا التي يبدو أنها أسوأ، خاصة وأن أنظار المجتمع الدولي ليست متوجهة إلى ما يحدث فيها.

إن الأوان مؤات الآن لكي نذكر بان التطهير العرقي بكل همجيته لم يتوقف. وإذا تفشل الجهود الحربية في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا، سيواجه المجتمع الدولي تحديا صعبا يتمثل في محاولة تصحيح نتائج الحرب البغيضة. وهذا الوقت ليس بعيد.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي بدوره أن يشكر الأمين العام

على تقاريره المفيدة المؤرخة ١١ و ١٦ و ٢٤ آذار/مارس بالإضافة إلى رسالته المؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤، حول الحالة في يوغوسلافيا السابقة، وخاصة فيما يتعلق بولاية قوة الأمم المتحدة للحماية والحالة في سراييفو ومغلاي وحولهما. نود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أكاشي، وقادة قوة الأمم المتحدة للحماية والرئيسين المشاركيين للمؤتمر الدولي المعنى باليوغوسلافيا السابقة على العمل المثالى الذي قاموا به في ظل ظروف بالغة الصعوبة وموارد محدودة إلى أبعد درجة لتنفيذ ولاية المجلس وجميع قراراته العديدة - العديدة جدا. يسر وفدي أن ينضم إلى توافق الآراء بشأن اعتماد القرار المعروض على المجلس الآن. ونرحب بالتطورات الإيجابية من أجل وقف الأعمال العدائية التي تدور في مختلف ساحات الحرب في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ومن وجها نظر خاصة يمكننا القول إن مذبحة السوق التي اقترفت في سراييفو في ٥ شباط/فبراير لم تذهب سدى. فلقد نبه الحادث المجتمع الدولي، وعلى الأخص المعنيين الرئيسيين بالحالة، وجعلهم يتخذون خطوات جسورة سعيا وراء السلم. إن الزخم في السعي وراء تحقيق السلم أسفر عن وقف إطلاق النار، لا في سراييفو فحسب، وإنما أيضا في الساعات الـ ٤ الأخيرة في جمهورية

كرواتيا وفي المناطق التي تحميها الأمم المتحدة. ويرحب وفدي بوقف إطلاق النار الأخير، ونحو الأطراف على التنفيذ التام لجميع الالتزامات التي قطعتها على نفسها.

مما يبعث على الامتنان أن ظلّح أن السكان في سراييفو يحاولون لم شتاتهم والبدء مرة أخرى في جهودهم صوب استعادة الحياة الطبيعية. في هذا الصدد ظلّح أيضاً مع الارتياح تعين موظف مدني كبير لتنسيق جهود استعادة الخدمات العامة الأساسية في سراييفو وحولها. ولكن هذه التطورات الهامة والإيجابية قد تخلّتها جيوب من التوتر والأعمال العدائية المستمرة في بعض المناطق، ولا سيما مغلّي. وبينما نسلّم بالتطورات المشجعة الأخيرة في مغلّي، فإننا نشعر بالقلق لأنّ الحالة ما زالت عائمة ولأنّها تتطلّب مزيداً من الإجراءات لكتفالة أن يبدأ سكان مغلّي في رؤية بصيص من الأمل في نهاية النفق الذي كانت تغلّب عليه المأساوية. ونحو قوة الأمم المتحدة للحماية على توطيد وجودها الأولى هناك.

نعتقد أن المجتمع الدولي يجب ألا يشعر بالزهو. فالسلم الحقيقي لا يمكن إرساءه ولا إدامته إلا عندما يتسلّى الشعب دولة عضو زميلة في الأمم المتحدة، هي البوسنة والهرسك، من العيش داخل حدود آمنة ومن أن يتخلص في نهاية المطاف من تهديد سياسة التطهير العرقي المشينة.

إن ما طلبه الأمين العام وممثله الخاص وقادّة قوة الأمم المتحدة للحماية من هذا المجلس هو تفوّيّضهم السلطة وإتاحة الموارد الازمة لهم للاستفادة إلى أقصى حد من زخم السلم لترسيخ المكاسب الرائعة المحرزة على عدة جبهات في الأسابيع الأخيرة، بل وكفالة أن تكون هذه المكاسب لا رجعة فيها بحق. وما يحاول المجلس القيام به في مشروع القرار المعروض عليه هو الاستجابة بكل ما يمكنه من سرعة وضمن الموارد المتاحة لديه تلبية لطلبات الأمين العام. ولسوء الحظ، لا يبدو أننا قد حققنا ذلك بالكامل، على الأقل في هذه اللحظة. ويدرك وفدي الصعوبات التي تواجهها بعض الوفود والتي أدت إلى هذه الفجوة بين التوقعات المتزايدة وتحقيقها الفعلي. لكننا نأمل أن تكون هذه الفجوة مؤقتة وأن يتمكن المجلس، عندما يعود إلى دراسة هذا الموضوع في الوقت المناسب، من إعطاء الأمين العام وممثليه في الميدان الحد الأدنى من المتطلبات والموارد الازمة لتنفيذ ولاية المجلس. وهذا أقل ما يمكن أن نقوم به تجاههم.

أخيرا، يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق لجميع الحكومات التي كانت ولا تزال تسهم بالقوات والأفراد في عمليات قوة الأمم المتحدة للحماية. كما تناشد الحكومات الأخرى الاستجابة لطلب الأمين العام بتقديم مزيد من القوات ومزيد من المعدات. وبالنسبة للقادة السياسيين في جمهورية يوغوسلافيا السابقة، نقول إن احتمالات السلم لم تكن أفضل مما هي عليه الآن. ويجب ألا يسمحوا بهذه الفرصة الذهبية، التي يمكن أن تضيع، بأن تضيع منهم بالفعل.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، لقد استعان وفد بلادي

استعاناً كبيرة في نظره في مختلف الأحداث الجارية في البوسنة وكرواتيا، وفي المناطق الأخرى من يوغوسلافيا السابقة، بالتقارير المعمقة للأمين العام ومراislاته الممتازة معكم. ونشعر أنها تعطينا فيما راسخاً للتطورات السياسية الجارية على الكثير من الجهات، في آن واحد، وآثارها على قوة الأمم المتحدة للحماية. ونحن، بلا شك، نرحب بالطريقة التي يبدو أن السلم يبزغ بها في مناطق كثيرة في البوسنة وكرواتيا. ويبدو أن هناك قبولاً عاماً لدى جميع الأطراف لعزيمة المجتمع الدولي على وضع نهاية لهذه المأساة الحزينة في أقرب وقت ممكن.

ومع الاتفاق بين حكومة البوسنة والکروات البوسنيين على وقف إطلاق النار يؤدي إلى اتحاد فيدرالي، رأينا بداية عملية سلام منتشرة أخذت - على أقل تقدير - تكتسب زخماً. ومع إنشاء اللجنة الانتقالية، حسبما يقتضي الاتفاق البوسني - الكرواتي المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، أصبح الطريق الآن مفتوحاً - ومرسخاً - لإحراز تقدم سريع صوب تحقيق اتحاد فيدرالي، سيشمل نوعاً من الارتباط الفيدرالي في مرحلة ما مع جمهورية كرواتيا. ويرحب وفد بلادي أيضاً باستمرار جو السلم العام في سراييفو وانخفاض معاناة المدنيين فيها. ومن الطيب أيضاً أن نرى التدابير المطمئنة التي اتخذها الأمين العام من أجل تلك المدينة بتعيين منسق خاص للخدمات العامة، تحت إشراف الممثل الخاص، ليقوم بتنسيق الجهود الدولية والمحلية لإعادة الخدمات العامة إلى المدينة. وكل ذلك يصبح زخماً مؤكداً صوب السلم وصوب تحقيق تسوية في تلك المنطقة، سيكون من الصعب عكس اتجاهه.

إن الضغط الذي تلمسه جميع الجهات من أجل التقدم صوب السلام يظهره وقف إطلاق النار بين كرواتيا والصربيين في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه في زغرب. وتبقى هناك، كما يرد في مشروع القرار الخاص بولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، الحاجة إلى تسوية متفاوض عليها مقبولة لدى جميع الأطراف، وال الحاجة إلى مشاركة الطرف الصربي البوسني في الجهود الأخرى من أجل تحقيق تسوية شاملة متفاوض عليها؛ وأأمل معقود على أن تجري هذه التطورات في هذا الاتجاه.

وتبقى هناك عقبة كأداء: استمرار القتال والأعمال العدائية في عدد من مناطق البوسنة - بيهاتش وبانيا لوكا، وخاصة في ماغلاي، حيث تطول المعاناة دون هوادة وتزداد شدة. وقد طلب وفد بلادي باستمرار إعلان ماغلاي "منطقة آمنة". وقد أشار الأمين العام في تقريره المؤرخ ١١ آذار/مارس، إلى أن مجرد وجود قوة الأمم المتحدة للحماية، وإن يكن محدوداً، يكفي ليكون رادعاً عن القيام بأي هجوم كبير في زبها، التي لم يكن فيها سوى ثمانية مراقبين عسكريين غير مسلحين. وكانت هذه رسالة كافية لجميع الأطراف عن اهتمامنا بسلامة المدنيين وإفشال أي هجمات كبيرة، ونرى أن هذا ينطبق أيضاً على ماغلاي. إن مشروع القرار يعرب عن هذا القلق إلى حد ما، ويطلب إلى الصرب البوسنيين أن يوقفوا على الفور جميع العمليات العسكرية ضد المدينة. ونأمل أن يكون لديهم الحس السليم ليفعلوا ذلك.

لقد وضع التواتر السريع للاتفاقيات والتسويات ثقلاً لم يكن غير متوقع بالكامل على موارد قوة الأمم المتحدة للحماية وطاقاتها البشرية، وزاد من ذلك أنها لا تزال تعمل بمستوى أدنى من المأذون به. ومع ذلك، يحدو وفد بلادي وطيد الأمل في أن يستطيع المجلس الاستجابة بسرعة وبشكل كامل لمتطلبات الوضع، لأن هذه فرصة يجب علينا ألا نفوتها. إن هناك خسائر كبيرة في الأرواح في البوسنة وكرواتيا، وقائمة من انتهاكات حقوق الإنسان لم يشهد مثلها في أوروبا منذ الحرب الكبرى الأخيرة، ومستوى مريراً من الأفعال العدوانية العرقية تحت ستار "التطهير العرقي".

والاحتمال المتبقى لاستمرار القتال يضيق كل يوم، ونحن الآن، على ما يبدو، في موقف جيد لإنهاء هذه المرحلة بالكامل. ولابد لنا أن نبرهن على عزيمتنا على تحقيق وقف كامل لإطلاق النار واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع وقوع أي أعمال عدائية جديدة. ولذلك، فإن وفد بلادي يؤيد تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، كما هو مطلوب في مشروع القرار، وسلسلة التدابير الأخرى التي يحددها لحماية موظفي الأمم المتحدة، وزيادة مستوى الطمأنينة في جميع مناطق كرواتيا، بما في ذلك المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وتحقيق الالتزام باتفاقيات وقف إطلاق النار المبرمة، وزيادة سلامة وأمن المدنيين في المناطق "الآمنة" و "شبه الآمنة"، وتزويد قوة الأمم المتحدة للحماية بالموارد والقوى البشرية الازمة لتنفيذ ولايتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أطرح الآن مشروع القرار للتصويت.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كان هناك ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع

بوصفة القرار ٩٠٨ (١٩٩٤).

سأعطي الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعبر هذا القرار عن إحرار

تقديم حقيقي في مفاوضات السلام وعلى الطبيعة. ونحن نعتقد أن هناك مناخاً جديداً من التفاؤل، وإن كان مشوباً بالحذر، يلزم الآن ترسيمه. فالاتفاقات بين الحكومة البوسنية والطرف الكرواتي البوسني وحكومة كرواتيا على اتحاد فيدرالي تشكل خطوة هامة صوب تسوية شاملة في البوسنة. وكما جاء في القرار، نحن نتطلع إلى مشاركة الطرف الصربي البوسني في الجهود الجارية الآن لتحقيق تسوية نهائية.

إن اتفاقات وقف إطلاق النار التي قامت قوة الأمم المتحدة للحماية بالتفاوض عليها في البوسنة تبعها اتفاق آخر، تم التوقيع عليه هذا الأسبوع في زغرب بين جمهورية كرواتيا والسلطات الصربية المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. وإن هذه التطورات الإيجابية، التي أسهم فيها الكثيرون من الأفراد المخلصين والشجعان، يجب الآن متابعتها ومضاعتها بالتزام من جانب الأطراف. وإن تنفيذ تدابير بناء الثقة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة المشار إليها في القرار وإحياء عملية اللجنة المشتركة خطوتان ي ينبغي اتخاذهما بسرعة، لتمهيد السبيل لإيجاد تسوية نهائية تنطوي على الحكم الذاتي للصربيين داخل الحدود الحالية لجمهورية كرواتيا.

ونود أن نشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة - وجهود الأمين العام وممثله الخاص، السيد أكاشي، وجهود جميع أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية - ومنظمات المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية،

للتشييد على هذه المنجزات. وإننا نرحب بزيادة قوة الأمم المتحدة للحماية بما يصل إلى ٣٥٠٠ من الأفراد الإضافيين المنصوص عليها في القرار، التي ستسمح بالوزع الفوري لهؤلاء الأفراد الإضافيين المتاحين من الدول الأعضاء. ونرحب أيضاً بإذن الوارد في القرار بتوفير أفراد إضافيين لإعادة فتح مطار توزلا للأغراض الإنسانية. وأن حكومة بلادي، بالاشتراك مع حكومات أخرى، أعلنت بالفعل عن إسهامات بالأفراد والمعدات لهاتين المهمتين. ولكن سيلزم زيادة تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية إذا أريد تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار في وسط البوسنة وكرواتيا تنفيذاً كاملاً. فلا يمكن إضافة مهام بلا حدود دون توفير الموارد اللازمة لذلك، ونحن نحث الدول الأعضاء على الاستجابة لهذه الحاجة الملحة.

وكانت حكومة بلادي على استعداد للانضمام في الإذن بجميع الأفراد الإضافيين الذين طلبهم الأمين العام في تقريري المؤرخين ١١ و ١٦ آذار/مارس من هذا العام. وخلال الشهر القادم، سيتعين على المجلس أن يبت في بقية هذه الطلبات. وإن التأخير لن يعرض للخطر فحسب نجاح الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وغيرهما من أشرفوا على التفاوض بشأن اتفاقيات وقف إطلاق النار، بل سيعرض للخطر أيضاً المنجزات الكثيرة التي حققتها قوة الأمم المتحدة للحماية على الطبيعة وربما أيضاً سلامه أفرادها.

إن السكان المدنيين في الكثير من أجزاء البوسنة قد بدأوا للتو التمتع بمزايا هذه الظروف الجديدة. وهم بحاجة إلى المساعدة في إعادة بناء مدنهم وحياتهم. والأمم المتحدة تقوم بالفعل بعمل حيوي، في سراييفو ومناطق أخرى، لمعالجة هذه المشاكل، وإننا نرحب بحرارة بتعيين الأمين العام لمنسق خاص لتنسيق الجهود في سراييفو تحديداً لهذه الغاية. وكجزء من الجهد الدولي لاستعادة الحياة الطبيعية إلى سراييفو، أرسلت حكومة بلادي، بالاشتراك مع حكومة الولايات المتحدة، بعثة مدنية مشتركة إلى سراييفو للمساعدة في هذا العمل. ونحن نؤيد بالكامل إنشاء صندوق استئماني طوعي لتمويل المشاريع وتشجيع عودة الحياة الطبيعية إلى سراييفو، ونأمل أن يسهم جميع أعضاء المجتمع الدولي بسخاء في هذا العمل.

إن الإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم يظهر أن المجتمع الدولي على استعداد للاستجابة للوضع الجديد الذي تم التوصل إليه في المفاوضات وعلى الطبيعة. وعملية السلام يجب أن تسير الآن نحو الأمام. ولن تكون هذه العملية سهلة: فهناك قضايا صعبة وحساسة لا بد من معالجتها، بما في ذلك المتصلة بالأراضي. ولكن هذه المكاسب التي تم تحقيقها بصعوبة يجب ألا يتم الآن التخلي عنها، ونحن ندعو جميع الأطراف إلى إبداء ضبط النفس والبرهان على صدقهم وإحساسهم بالمسؤولية بالتفاوض على سلم دائم.

السيد ووكر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أيدت حكومتي

باستمرار ولا تزال تؤيد قوة الأمم المتحدة للحماية التي دعى إلى القيام ببعثات في غاية الأهمية في البوسنة وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي الأسابيع الأخيرة حدثت تطورات مشجعة عديدة في البوسنة والهرسك وأنقلت التحديات المتزايدة بسرعة كاهم الموارد المتاحة لقوة الأمم المتحدة للحماية إلى أقصى حد. وبغية التصدي لتلك التحديات نتفق مع أعضاء المجلس على ضرورة حصول هذه القوة على الموارد اللازمة. وتأيد حكومة الولايات المتحدة قوة الأمم المتحدة للحماية والطريقة المُثلّى التي أدت بها ولايتها، وتأيد توفير الموارد الضرورية لتمكينها من مواصلة ذلك في ظل المناخ الجديد.

وفي سياق هذا القرار، كان همّنا ضمان إتاحة الموارد المالية لدعم هذه العملية الحيوية. وهذه المسألة الهامة تترتب عليها آثار بالنسبة لحكومتي، وبطبيعة الحال، بالنسبة للأمم المتحدة ككل. وإنني أعلم أننا لسنا وحدنا في محاولة التوصل إلى تفاهم حول كيفية تسديد النفقات المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

يشير القرار إلى أن المجلس سيستعرض، في غضون شهر واحد، مسألة احتياجات قوة الأمم المتحدة للحماية من الأفراد. و بإمكانني أن أؤكد لكم أن حكومتي ستنتظر، خلال هذا الشهر، في المسألة على نحو جاد وعاجل. فحفظ السلام مسألة هامة للغاية يجب أن يبذل فيها المجتمع الدولي قصارى جهده لتنظيم الوسيلة التي يتم بها توفير الأموال لدعم هذه العمليات.

وختاماً، أود أن أشيد بالمجلس إذنه بتقديم الدعم الجوي الوثيق لقوات قوة الأمم المتحدة للحماية العاملة في جمهورية كرواتيا. وإن تنفيذ ذلك من جانب حلف شمال الأطلسي سيطلب، بطبيعة الحال، موافقة مجلس حلف شمال الأطلسي، وإنني على ثقة بأن ذلك وشيك الحدوث. ومتى يتم ذلك، فإن الدعم الجوي الوثيق لقوات قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا سيوفر لها الحماية الهامة الازمة لأداء دورها في المهمة الحيوية لقوة الأمم المتحدة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في كثير من الأحيان بدا السعي إلى

تحقيق سلم دائم في أراضي يوغوسلافيا السابقة وكأنه مهمة لا نهاية لها. ومن بين العناصر التي تشهد على ذلك عدد وتوافر المقررات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة والقرارات والبيانات الرئاسية والرسائل.

مع ذلك، وبعد سنوات طويلة من الجهد الدؤوب الذي بذلها المجتمع الدولي، ربما تكون الآن على عتبة مرحلة جديدة من هذه العملية الصعبة والمعقدة. وإن الترتيبات التي أجريت فيما يتعلق بسراييفو حيث تبدو الحالة في تحسن بطيء ولكن مستمر، فإن سلسلة الاتفاques التي تم التوقيع عليها بين حكومة البوسنة والهرسك والطرف الكرواتي البوسني وحكومة كرواتيا، واتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوقيع عليه مؤخراً من جانب حكومة كرواتيا والسلطات الصربية المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة كلها تمثل خطوات هامة ولم تبعث علىأمل حذر ولكنه حقيقي في آن واحد.

إننا ندرك أن هناك الكثير مما يتطلب القيام به، بما في ذلك، وكما أكد القرار الذي اتخذ اليوم، إشراك الطرف الصربي البوسني بشكل أكبر في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية تفاوضية شاملة. فعلى سبيل المثال، لا تزال الحالة الإنسانية في مدينة ماغلاي مثار قلق بالغ. إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك مجال للشك في أن التطورات الأخيرة اتسمت بالإيجابية بشكل عام.

وإن القرارات التي اتخذتها حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بزيادة مشاركتهما في المجال الدبلوماسي الذي ما فتئت تلعب فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وما زال يلعبان، دوراً نشطاً للغاية، قرارات ساعدت كثيراً في الحصول على هذه النتائج المشجعة.

إن وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة كان له أهمية كبيرة ليس في تقليل خطر تدهور الحالة إلى أدنى حد فحسب، بل أيضاً في تيسير تهيئة جو يشجع على المفاوضات.

لقد أبدت قوة الأمم المتحدة للحماية رجالاً ونساءً، وفي أغلب الأحيان في ظل ظروف صعبة للغاية، شجاعة وتصميماً على تنفيذ ولاية القوة الواسعة النطاق، ومن ثم فقد اضطلعوا بدور أساسي في إرساء أسس السلام، وهو هو هدف يتوقف تحقيقه في نهاية المطاف على الأطراف نفسها.

وبعد مفاوضات شاقة نوعاً ما، وافق مجلس الأمن للتو بالإجماع على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لمدة ستة أشهر. كما قرر أن يأخذ على الفور بتعزيز هذه القوة على نحو كبير واتخاذ إجراء في غضون شهر بشأن الاحتياجات الأخرى من الأفراد كما أوصى بذلك الأمين العام. ونحن نرحب بهذه القرارات. وحكومة البرازيل ملتزمة بأن المجلس يجب أن يواصل الاضطلاع بدوره في السعي الحثيث إلى

إحلال السلم في البوسنة والهرسك وكرواتيا، ويجب أن يكون بذلك على استعداد للقيام بكل ما في وسعه من أجل توفير الوسائل اللازمة لقوة الأمم المتحدة للحماية لتنفيذ ولايتها، وكذلك مساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاقيات السلم التي توصلت إليها بمensus إرادتها.

السيد شين (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): تمر عملية السلم في المناطق التي تتواجد فيها قوة الأمم المتحدة للحماية بمرحلة حاسمة. ونتيجة للجهود التي بذلتها جميع الأطراف تم تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة التي تم التوقيع عليها بين الصرب البوسنيين والمسلمين وبين الكروات والمسلمين. ولم يمض وقت طويلاً منذ أن وقعت الكروات والمسلمون اتفاقاً لإنشاء الاتحاد. وقبل يومين، وقّعت جمهورية كرواتيا والسلطات الصربية المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة اتفاقاً لوقف إطلاق النار.

إن هذه السلسلة من التطورات لجديرة حقاً بالترحيب. وإن موافقة مجلس الأمن على توسيع قوة الأمم المتحدة للحماية وتمديد ولايتها يدل على أمل المجتمع الدولي في أن يهيئ وجود قوة الأمم المتحدة ظروفاً مواتية لتحقيق تسوية سياسية شاملة من جانب مختلف الأطراف. وفي هذا الصدد، نوافق على توصيات الأمين العام بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية وصوّتنا تأييداً للقرار الذي اعتمد توا. ويود وفد الصين أن يؤكد هنا من جديد موقفه إزاء هذه المسألة.

أولاً، لا بد للأطراف النزاع أن تنفذ تنفيذاً جاداً اتفاقيات التي تم التوصل إليها بالفعل وحسم خلافاتها عن طريق المفاوضات في وقت مبكر من أجل تحقيق السلم. ولا بد من احترام سيادة كرواتيا والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى البلدان الأخرى المعنية في المنطقة، وسلامتها الإقليمية.

ثانياً، إن موقفنا الثابت يتمثل في ضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية عن طريق الحوار والتفاوض. ونحن لا نؤيد استعمال القوة ولا التهديد باستعمالها ولا الاستعانت بالفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة للحماية. من ثم، لدينا بعض التحفظات إزاء الاستناد إلى الفصل السابع في هذا القرار. وفي الوقت ذاته، لاحظنا أن القرار قد وضع بعض القيود فيما يتعلق بهذه المسألة.

ثالثا، وفيما يتعلق بمسألة الدعم الجوي المباشر داخل أراضي جمهورية كرواتيا، يجب على مجلس الأمن أن يتصرف بحصافة. والممثل الخاص للأمين العام في يوغوسلافيا السابقة ذكر مرارا وتكلاما أن الدعم الجوي يجب ألا يستخدم إلا لكتلة أمن أفراد قوة الحماية أثناء أدائهم واجباتهم وفي الدفاع عن النفس، وليس للأغراض العقابية باستخدام القوة المفرطة. وينبغي في التطبيق الفعلي للدعم الجوي هذا أن يؤخذ في الاعتبار الكامل تجنب إلحاق الأذى بالناس الأبرياء.

رابعا، إن تسوية الصراع في يوغوسلافيا السابقة لن يتحققها، في نهاية المطاف، إلا أبناء المنطقة أنفسهم. وقوة الحماية لا يمكنها أن تضطلع إلا بدور مكملاً. والمهمة العاجلة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي هي بذل كل جهد ممكن لحث الأطراف المعنية على السعي من خلال المفاوضات، إلى الحل الملائم المقبول لدى الجميع. ومسألة سراييفو والمناطق الآمنة الأخرى، فضلا عن مغلبي، لا يمكن حسمها بطريقة سلية إلا في إطار تسوية سياسية شاملة.

خامسا، لاحظنا أن الأمين العام نوه في تقريره بالصعوبات التي تواجهها قوة الحماية من حيث الأفراد ومن حيث الموارد المالية. هذه الصعوبات يجب التغلب عليها. وفي الوقت نفسه نرى أن وزع جنود قوة الحماية يجب أن يتم بطريقة مرنة، بحسب درجة الإلحاحية التي تكتنف كل حالة على حدة. وينبغي إيلاء الاعتبار لمدى وجاهة إصدار ولايات جديدة ولقدرة قوة الحماية على إنجاز المهام الموكولة إليها على حد سواء.

السيد ريكارديس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن تجديد ولاية عملية لحفظ السلام، في هذه الحالة قوة الأمم المتحدة للحماية، (قوة الحماية) يعطي مجلس الأمن فرصة لتقدير أدائها ونطاقها. إن الاتفاقيات الإطارية الجديدة والحالة الأقل توبرا على الأرض تعطي دفعة جديدة للجهود من أجل إيجاد حل سلمي للحالة في جمهورية البوسنة والهرسك.

ونهنئ حكومة كرواتيا على اتفاق وقف إطلاق النار الموقع عليه في زغرب في ٢٩ آذار/مارس، والذي يعتبر أيضا تحركا في اتجاه الحل السلمي.

وفي هذا المضمار، يوافق بلدي على توصية الأمين العام بضرورة زيادة عدد أفراد قوة الحماية حتى يمكنها الاضطلاع بمهامها التي تتطلبها الحالة المتغيرة.

إن القرار المتتخذ اليوم من جانب مجلس الأمن بزيادة عدد أفراد قوة الحماية بما يبلغ ٣٥٠٠ فرد ينبغي أن ينظر إليه كإجراء اتخذ في ظل الظروف الحالية التي تتسم بالموارد المالية والبشرية المحدودة المتوفرة لعمليات حفظ السلام.

وتأكد كل هذه الظروف ضرورة التعجيل بمقاصد إيجاد تسوية تقبلها جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بتأييد نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أسلمت الأرجنتين بكتائب متتابعة في قوة الحماية، وهي ترابط في أراضي جمهورية كرواتيا.

وبالإضافة إلى ذلك، ردًا على طلب الأمين العام، أعلنًا مؤخرًا عن عرض بتقديم مفرزة قوامها ١٥٠ جندية يوزعون في جمهورية البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى فريق من خبراء الأرصاد الجوية للمساعدة في إعادة فتح مطار توزلا وتشفيله.

ونحن مقتنعون بضرورة ضمان أمن أفراد قوة الحماية. ولهذا نعتقد أن من الملائم أن يوافق مجلس الأمن اليوم على تقديم دعم جوي دفاعاً عن أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في أراضي جمهورية كرواتيا.

ونود أيضًا أن نقتصر هذه الفرصة لنؤكد من جديد نداءنا إلى حكومات البلدان التي توجد فيها قوات لصيانة السلم فيما يتعلق بضرورة تنفيذ حملات إعلامية على جميع مستويات سكانها، لتقوم بالتعريف بوظائف تلك القوات وولاليتها، فتتفادى الأعمال العدائية التي تشوّه صورة قوات صيانة السلم في أعين الجمهور.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): القرار الذي وافقنا عليه للتو يأتي اعتماده في وقت وصلت عملية التسوية في يوغوسلافيا السابقة مرحلة حرجة للغاية. وقد شهدنا في الآونة الأخيرة عدة أحداث مشجعة. فقد أفلحنا في تحريك الحالة في المنطقة المحاطة بسرابييفو، كما أن تناوب مفرزة قوة الأمم المتحدة للحماية المرابطة في سريبرينيتسا تم بنجاح. وعلاوة على ذلك، تم توقيع اتفاقيات واشنطن. إننا نرحب بهذا كحلقة قوية في كامل سلسلة الجهود الدولية الرامية إلى فك العقدة البوسنية.

في ٢٩ آذار/مارس، وبفضل وساطة روسيا والولايات المتحدة

وممثلي المؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا السابقة، أبرمت جمهورية كرواتيا مع السلطات الصربية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، اتفاق وقف إطلاق النار البالغ الأهمية.

وإجمالاً، تمثل هذه الأحداث تحركاً صوب التسوية السياسية التي يجب ليس فقط الحفاظ عليها، بل تعزيزها أيضاً. وثمة دور هام في الانضباط بهذه المهمة يجب أن تقوم به قوة الأمم المتحدة للحماية التي يعد وجودها القوي والملحوظ في منطقة الصراع جوهرياً، حسبما جاء في القرار، لتوطيد التقدم الذي تم إحرازه. وفي هذا الصدد، نشعر بالامتنان لقرار مجلس الأمن الإجماعي بمد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية وتعزيزها بأفراد إضافيين. ولئن كانت روسيا تحبذ مواصلة عملية الأمم المتحدة، فإنها تؤمن بأن العملية يجب أن توجه نحو الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله، مع إيلاء اهتمام خاص للمهام ذات الأولوية المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آذار/مارس، ومراعاة الحاجة إلى اتخاذ موقف منطقي بالنسبة إلى الموارد المحدودة المتوفرة لدى الأمم المتحدة.

إننا مقتنعون بأن النتائج التي أحرزتها قوة الحماية، وإن كانت محدودة في هذا الوقت، بررت أكثر من أي وقت مضى الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في السعي إلى التسوية السياسية. ونود في الوقت نفسه أن نشدد على أن التقدم يتوقف، بدرجة قاطعة، على الإرادة السياسية لدى الأطراف، أما قوات الأمم المتحدة، فلا تستطيع أكثر من أن تساعده في استباب السلام، الذي لا يمكن أن يتحقق بدون المشاركة النشطة من جانب الأطراف المعنية مباشرة. لهذا نؤمن بأن من الأهمية البالغة أن يتضمن القرار نداء إلى الأطراف بأن تنتهز الفرصة التي يتاحها استمرار عمل قوة الحماية من أجل تتوسيع عملية السلام بالنجاح.

ومع تطور الحالة في منطقة الصراع واجهت الأمم المتحدة مهام جديدة. ويحدونا إيمان راسخ بأن هذه المهام كلها يجب الانضباط بها، في الوقت الحاضر، مع التقيد الدقيق بالولاية الحالية لقوة الحماية والعمل في إطار تلك الولاية. ولكن، إذا رأى أنه من الضروري إما تعديل الولاية أو توسيعها، فإن ذلك سيطلب قراراً إضافياً يتخذته مجلس الأمن.

إن الاتحاد الروسي يولي أهمية خاصة للقضايا ذات الصلة بسلامة موظفي الأمم المتحدة العاملين في الدول المنشقة عن يوغوسلافيا السابقة. إننا ندين بشدة الاعتداءات والاستفزازات الموجهة ضد أفراد قوة الحماية أو المنظمات الإنسانية الدولية، ونطالب بالكف عنها في كل مكان.

S/PV.3356
33-35

S/PV.3356
3-5

لذلك، امتد نطاق الدعم الجوي الوثيق إلى إقليم كرواتيا بغية الدفاع عن أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في أداء المهام الموكولة اليهم. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد على أن الاتحاد الروسي يؤيد البحث عن السبل والوسائل الآيلة إلى تحقيق متنهي التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لأننا نعتقد أن وزع قوات جوية لمساعدة أفراد الأمم المتحدةنبي أن يكون، كما أشارت إليه القرارات ذات الصلة:

"تحت سلطة مجلس الأمن ورهنا بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام وقوة الأمم المتحدة للحماية."

(الفقرة ٨، S/1994/359)

والمهم الآن أن تستجيب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فوراً لمناشدة مجلس الأمن تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن روسيا، من جهتها، قررت إلحاق ٣٠٠ جندي إضافي بقوة الأمم المتحدة للحماية، وصل ١٠٠ منهم فعلاً إلى سراييفو تعزيزاً للكتيبة الروسية الموزوعة هناك الآن.

وفيما يتعلق بالخطة التي جرت الموافقة عليها اليوم والقاضية بإعادة فتح مطار توزلا للأغراض الإنسانية، فإن روسيا على استعداد لإرسال مراقبين مدنيين بغية المشاركة في كفالة عمل المطار وتوفير جزء من التكنولوجيا والأفراد الضروريين لخدمته.

والاتحاد الروسي يعتقد أن الجمود المشتركة التي تبذلها جميع الدول المعنية ستتمكن من تعزيز إمكانات قوة الأمم المتحدة للحماية التي ستضطلع بالتأكيد بدور إيجابي في التقدم صوب تحقيق تسوية سلمية شاملة في يوغوسلافيا السابقة.

السيد كيتونغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية يعطينا الفرصة لتقديم التقدّم الذي أحرزته هذه العملية الهامة جداً منذ أن جددنا الولاية قبل ستة أشهر، وتحديد المهام التي ترغب في أن تضطلع بها قوة الأمم المتحدة للحماية في فترة الولاية التالية.

إن هذا المجلس وافق على أنه ينبغي تمديد الولاية لفترة ستة أشهر أخرى. ووفد بلدي أيد هذا القرار، لكن ليس دون بعض التحفظات. أحد هذه التحفظات يتصل بالحالة في ماغلاي. لقد كنا نفضل اعتبار هذه المدينة منطقة آمنة.

(السيد كيتينغ، نيوزيلندا)

إن الحالة في جمهوريتي كرواتيا والبوسنة والهرسك بدت قبل ستة أشهر وكأنها قد بلغت حالة لا مخرج منها ومحبطة جدا. فالجهود التي كانت تبذل في كلا البلدين بغية تحقيق اتفاقيات سياسية تكون مقبولة لدى جميع الأطراف وصلت - على ما يبدو - إلى طريق مسدود. فبدا أن الركود في العملية السياسية وفي الميدان، واستمرار أعمال العنف وال الحرب هما المستقبل الوحيد.

أما اليوم، فالمستقبل مفعم بالمزيد من التفاؤل. إن رغبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في موصلة بذل الجهد من أجل إحلال السلام في هاتين الجمهوريتين، على الرغم من المناخ غير المؤاتي، بدأت تؤتي ثمارها. فالصراع في البوسنة خف إلى درجة كبيرة. وفي العديد من المناطق، ولاسيما في سراييفو، أصبح بوسع المواطنين أن يستأنفوا مرة أخرى وتيرة حياتهم اليومية التي أعيقت لفتره طويلة. وتوصلت حكومة البوسنة إلى عقد اتفاق مع الطرف الكرواتي البوسني، والاتحاد الذي أنشأ دخل في ترتيب كونفدرالي مع كرواتيا. وفي كرواتيا، اتفقت حكومة هذا البلد مع صرب كرايينا على وقف إطلاق النار يتضمن أحكاما مفصلة لتنفيذها. ونحن نرحب جدا بهذه التطورات، ونتطلع الآن إلى الطرف الصربي البوسني بغية إحراز تقدم مشابه بشأن ترتيبات سياسية وإقليمية في البوسنة ووقف "التطهير العرقي" فورا ووقف تدمير الأهداف المدنية والدينية.

والجدير بالذكر أن هذا التقدم نابع من قرار الأمم المتحدة الرامي إلى تنشيط السلطة التي منحها قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣) القاضي باستعمال القوة الجوية دفاعا عن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية. ويرى وفد بلدي أن الاستعداد لاستعمال القوة في البوسنة، بالقدر الكافي المحسوب، كان ضروريا إذا أريد التصدي لأوجه الالتساوي الأساسية التي تتسم بها الحالة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي الحكم الوارد في هذا القرار والقاضي بتوفير الدعم الجوي الوثيق لقوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا.

إن وفد بلدي يعترف أيضا بالجهود القيمة جدا التي تبذلها حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، بغية بناء هيكل للسلم يقوم على هذا الأساس. ولهذه التطورات بالضرورة تأثير على دور قوة الأمم المتحدة للحماية. والأمين العام قدم لنا تقديره بشأن المتطلبات التي يتبعها لو أريد لقوة الأمم المتحدة للحماية أن تضطلع بجميع المهام الموكولة إليها التي تتواхها هذه الاتفاقيات الجديدة. ونيوزيلندا تؤيد تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية لهذه الأغراض، ونحن على استعداد لتأييد الإذن بزيادة قوة الأمم المتحدة للحماية وفقا لذلك.

إن الأمم المتحدة وصلت إلى مرحلة يجب فيها أن تكون قوة الأمم المتحدة للحماية قادرة على الاستجابة إيجابياً وبحضور عسكري واضح بغية الإشراف على الأحكام السياسية والعسكرية لهذه الاتفاقيات. ويجب علينا ألا نخاطر بفقد المنافع التي تتحقق بسبب العجز عن إلزام أنفسنا بهذه الموارد الإضافية أو عدم الرغبة في ذلك.

لهذا السبب شعر وفدي بلدي بالقلق عندما علم البارحة أنه ليس ممكناً بعد اتخاذ قرار بشأن الزيادة الكاملة الضرورية لقوة الأمم المتحدة للحماية. إن هذه المسألة مازالت معروضة علينا بصرامة لعدد من الأسابيع. لقد كان واضحاً في القرارات السابقة للمجتمع الدولي وأعضاء هذه المجلس أن المطلوب إقرار زيادة كبيرة في موارد قوة الأمم المتحدة للحماية في الوقت الذي يجري فيه تجديد الولاية. أما عدم الاستجابة لهذا التحدي فيعني أننا نقول لمن هم موجودون في البوسنة وكرواتيا الذين التزموا بإحراز تقدم نحو السلم إن ثمن السلم قد يكون باهظاً. أما الذين لا يزالون يفضلون تحقيق أهدافهم في يوغوسلافيا السابقة عن طريق الحرب فهم موضع القلق الزائد لوفدي بلدي. إننا نأمل بالتأكيد في أن يكون المجلس قادراً على العمل قريباً جداً على الأذونات المطلوبة التي لا تزال معلقة.

إن استمرار عدم اليقين يضع قوة الأمم المتحدة للحماية نفسها في موقف صعب للغاية. فمن الضروري أن نعي النظر في عمليات كبيرة مثل قوة الأمم المتحدة للحماية على فترات منتظمة، ولكننا إذ نفعل ذلك ينبغي أن نسعى إلى التقليل من درجة عدم اليقين إلى الحد الأدنى. وبينما أن يكون في مقدور قوة الأمم المتحدة للحماية أن تؤدي عملها متوقعة ما يملئ العقل وهو أن مجلس الأمن لن ينشئها ثم يعمد بعد لحظات إلى تقويض عملها. فجانب عدم اليقين لا يساعد الإدارة المالية المسؤولة والحدارة لعمليات حفظ السلم. إن قوة الأمم المتحدة للحماية تستحق منا ما هو أفضل ونحن نستحق من أنفسنا ما هو أفضل.

الرئيس (ترجمة شفووية عن الفرنسية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل فرنسا.

منذ عدة أسابيع، نشهد مزيداً من دلائل الأمل في تحقيق حل سلمي في يوغوسلافيا السابقة. فحضار سراييفو تم رفعه بفضل عزيمة المجتمع الدولي التي يبدو أنها ولدت زخماً مشجعاً. وقد يثبت أن هذا الحدث كان فعلاً نقطة تحول حاسمة.

إن الطرف الصربي أدرك أن سياسة القوة والأمر الواقع التي ينتهجها أدت إلى طريق مسدود، وقرر اللاعبون الرئيسيون ولاسيما الولايات المتحدة أن يصبحوا معنيين في البحث عن تسوية سياسية. أما الاتحاد الروسي فقد اقتتنع بأن يضطلع بدور حاسم على الأرض في سراييفو وأوسم في العملية الدبلوماسية على نحو أكثر نشاطاً. وعلى الرغم من أن هذا الضغط المشترك الذي مارسه المجتمع الدولي ككل كان موضع ترحيب، فإن الاتحاد الأوروبي للأسف كان وحيداً في بحثه عن حل لأشهر عديدة طولية.

إن الحاجة إلى نهج متضاد تأكّدت من خلال المنجزات الأخيرة وهي: البدء في العودة إلى الحياة الطبيعية في سراييفو، وإعادة فتح مطار توزلا، وابرام الاتفاques في واشنطن، وأخيراً اتفاق وقف إطلاق النار بين الكرواتيين والصرب في المناطق التي تحميها الأمم المتحدة. وهناك الآن أكثر من أي وقت مضى حاجة ماسة إلى قيام مجلس الأمن بعمل حاسم لتعزيز هذا التقدّم.

وبناءً على ذلك نرحب باتخاذ القرار ٩٠٨ (١٩٩٤)، الذي يؤيد المبدأ الكامن وراء اقتراحات الأمين العام والذي يمكن الأمانة العامة من الوفاء بالاحتياجات الفورية، التي حددتها بقوة تبلغ ٣٥٠٠ رجل. ولقد شعرنا بالسرور بصفة خاصة من جراء التغييرات الأخيرة التي أدخلت على النص هذا الصباح، والتي تعزز على نحو لا لبس فيه التزام المجلس بالموافقة فيما بعد على جميع التعزيزات التي طلبتها الأمم المتحدة للبوسنة وكرواتيا على حد سواء. ولقد بات من الواضح الآن أنه بحلول نهاية نيسان/أبريل ستزيد القوات المرخص لها لقوة الأمم المتحدة للحماية بما مجموعه ١٠٥٠ فرداً، وفقاً لرغبات الأمم المتحدة.

إن أعمالنا يجب أن تمضي الآن في اتجاهين. يجب علينا أن نرسخ ما تم تحقيقه على الطبيعة، بقيام قوة الأمم المتحدة للحماية بدعم ارادة الأطراف لقرار السلم حيثما لزم ذلك. وفي هذا الصدد، تود حكومتي أن تصدر تحذيراً: لا يمكن مطلقاً استخدام قوة الأمم المتحدة للحماية من أجل حماية المكاسب الإقليمية، مثلاً لا يمكن استخدام فض الاشتباكات التي يتم التفاوض بشأنها من أجل تحقيق نصر عسكري.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، سنستأنف قريباً المناقشات بشأن ما كان المحور الرئيسي للمفاوضات طوال عدة أشهر؛ بعد الترتيبات المؤسسة تأتي المسائل الإقليمية. وفي هذا الصدد، يبدو لنا أن خطة الاتحاد الأوروبي تبقى الأساس الوحيد للاتفاق المحتمل.

ختاماً، أود أن أذكر بالتزام حكومتي الثابت بإيجاد حل في يوغوسلافيا السابقة، سواءً أكان ذلك من خلال مشاركتنا في قوة الأمم المتحدة للحماية أو عن طريق الدور الذي نعتزّم الاضطلاع به في إطار المؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا السابقة.

أستأنف الآن مهامي بوصفني رئيساً للمجلس.

لم يعد هناك متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفع الجلسة الساعة ١٨/٣٠

S/PV.3356

41

S/PV.3356

3-5